من التامة والمنصوب بعدهم حال وان تكبا من الفصل لبيان المعنى فليس التعبير
بالكسر هي الجنس بل البيان من كل وجه فلولم تقدم على اداة الا للمنصوب بعد ما ماه
من ما علما وهي تامة فخوه مت جميعا ركنه ان تغدو منتها مالو لا كنتما كانت مصدرية غير
ظرفية نحو يعجبني ما دمت جميعا واما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن وغير متلد من ايد وامد جميعا
عمل فيه شرح لهما اذا الشطر الاول التوكيدية ولم يمثل للعمل التصاريف وما كان يشتغل ذلك له
فمثال المضارع ولم ال ابغيا ومثال الامر كونوا ربانيين اي علماء عاملين منسوب الى الرب
ومثال المثال اولان تمثيل الموع بغير كونوا الحال لانه خطاب المتعلمين والانبياء هم
المخاطبون الحق ومثال المصدر وكونك اياه عليك يسير فكون مبتدا مصدر
مضاف الى الاسم واياه خبره وجملة النعت وجملة يسير خبره وجملة الابتدائية
ومثال اسم الفاعل وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك فكائنا اسم فاعل الجارية
اسم فاعل من كان الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل واخاك خبره قوله
ومن كان ليس ودام اما ليس فلا تتصرف اتفاقا وذلك لانها تشبيه بالحروف في كونها
لا يفهم معناها الا بذكر مرفوعها واما دام فعند الاكثر وعلة منع تصرفها انها
صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه واما يدوم ودم ودوام ودائم فمن
تصرفات التامة قوله نعتا لمصدر محذوف في ابي وعامله تحمل الفعل المذكور بعد
كما هو صريح تقديمه وانظر ماذا امع ما نصوا عليه من ان الفعل المعروف بعد لا يعمل في
معمول ما قبلها علوهم وفي جميعها توسط الخبر اجز قوله ومنه قوله عز وجل
في مخافض كلام ونصر اسما موجزوا قال ان عطيف وقدم الخبر احسنهما لانه في موضع
ما ليس الجملة والشاهد في الاية على قراءة الجمهور الذين لا يعقفون على مفا وقد بعض
القراء عليه فلا يكون في الاية شاهد لان ما بعده مفا مبتدأ وخبر ومحل جواز
التوسط ما لم يكن هنا شيء يوجب تأخير الخبر او تقديمه والا عمل بمقتضى الاول
كون الخبر محصورا فيه نحو ما كان زيد الا قائما او داخلا من فاء وفعل ومن الثاني
اذا كان الاسم محصورا نحو ما كان قائما الا زيد او داخلا من فاء قائم زيد وذلك
من هذا التقسيم المرفوع ومن يقول هذا مستفاد من باب المبتدا والخبر فلهذا
لم يحتج لهم الى التقسيم لانه يقال لا يحتاج ايضا الى النص على تقدم الخبر على الاسم لانه

فرقي

٦٧ فرقي وهو زيدا التقديم اذا لا فرق او كان سبقه دام حتم قوله والاصل ان يستقا
دام في علة المنع في هذا ان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها وقوله
ولا تغيبا ما صار عمرا والصواب ابدال صار بزال او اجرى اخواتها لما فيه النفي شرطا
في العمل اليسير انه لا يجوز بان يكون النفي شرط في العمل كان مثال الاول او شرطا
كالثانية وما صيانة في قوله فيشمل نحوه هو في العموم لا في المنصوص فهو نحو قوله
وصوفي منتزل او موضح يجب ان يعترض في قوله كل الصوفي مع النافية بل التنويع
للعوز ولدفع الايهام اذ لو فرقت منه التنويع واضعته ان ما اقتضوا انه قصرها
النافية وصوفي يحتمل لا مع النافية الحجازية وان قد تخاضها الا كمل تبقدم لتقا
في بل تمثيلها على ان الترتيب بينها وبين معمولها واجب وصيانة وقد تنبه زكي يجيء بها
متلوم لا تلاء به قوله فصيح بما وهم فيه فتنكيب على ظن ان هذا الشطر حشو
واجب بل انه صرح بالعموم لعوانس منها انه صرح به بعد مع الايهام اذ لم يقتضيه
التشبيه في قوله اهل الماد ويقتضي اذ انه في المنع وفي كونه متفقا عليه مع ان
التشبيه في المنع يقع لا فيه وفي اما تعاون في التقديم هنا خلاف كما يوهمه من
التاكيد بقوله لا تلا لبيذ زيدا في الرد على المجيز ومنها بيان علة منع التقديم على ما
وهو ان لها الصدارة ومنها اباة ان المعمول لا يتقدم على ما في هذا الباب وفي غيرها
مكيد بفاه ان هذا الشطر مشنوف قوله اذ كان النفي بغير ما جاز لها وفي بعض
النسخ بغير ما ووجه لما فيما لم يكن زيد ومقيما لن يزال عمرو واحق ان لا اذا
النافية مثل ما في المنع ايضا كما نص عليه الرضي والشاطبي واما لا ولم تقتضيه
عبارته هنا انها صدارة لها وهو انهم درج عليه في التسهيل والكافية وقيل لها
الصدارة وهو ايم من عليه في قوله والتزم التعليقا فهل يعني ما وان ولا مسوا اهابما وان
في التعليق فلا ولا وهذا القول اقتانة هو ايم يقتضيه القياس قوله وفي هذا
الا غير فلا الاشارة تعود الى المثال الاخير وهو ما فيه النفي شرط في العمل والخلاف
في جواز توسط الخبر بين ما والفعل وعدمه ومنع سبق خبر ليس اصطفي قوله
والمختار عند هذا كله تنكيب على ظن بان الواجب ان يقول اصطفي بفتح الهمزة
مضارع اصطفى بمعنى اختار ليستفاد منه انه اختار ذلك ولدفع هذا التنكيب

Copyright © King Saud University